قياس عدالة توزيع التخصيصات المالية لبرنامج التنمية الريفية المدمجة PPDRI لدوائر ولاية المسيلة

أ.طالبي رياض أ.طالبي الصادة

جامعة سطيف 1 جامعة المسيلة

talbi.riad@yahoo.com talbi@yahoo.fr

الملخص:

بهدف تقييم مدى تحقيق العدالة في توزيع المخصصات المالية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المستدامة **PPDRI** اعتمد البحث التحليل الكمي، باستعمال العلاقات الإحصائية المناسبة و المتمثلة بعامل جيني ومنحنى لورينز لقياس التفاوت و التوزيع الأمثل للتخصيصات المالية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المستدامة للسنوات 2009 –2014، وهذا لكل من عامل السكان، السكان الريفيون، المساحة والمساحة المستغلة فعليا.

كانت أهم النتائج المتوصل إليها، هناك تقارب في استعمال العوامل السابقة الذكر، من حيث قيم معامل جيني المتحصل عليها، أي أن العدالة في توزيع التخصيصات المالية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المستدامة لم تكن مؤسسة على عامل محدد، حيث أن مستو العدالة في التوزيع كان مقبولا نوعا ما.

Abstract

In order to assess the achievement of justice in the distribution of financial allocations for projects neighborly sustainable rural development PPDRI, we find adopted a quantitative analysis using appropriate statistical relations and of a factor of Gini and curve Lorenz to measure inequalities and optimal distribution of financial allocations for projects neighborly sustainable rural development for the years 2009 -

2013 and this for each of the population factor, rural people, space and the space utilized effectively.

The most important results obtained there is a convergence in the use of the above factors mentioned in terms of the values obtained by the Gini coefficient, which means that justice in the distribution of financial allocations for projects neighborly sustainable rural development were not based on a specific factor, as the level of justice in the distribution was somewhat acceptable.

مقدمة:

أولت الجزائر في العشريتين الأخيرتين أهمية بالغة بالتنمية، تزامنا مع البحبوحة المالية نتيجة لارتفاع اسعار النفط على المستوى العالمي، مما أدى لتوفير احتياطيات هامة بالعملة الصعبة، فقامت بالتوجه للقطاع الفلاحي لما له اهمية في التحرر من التبعية للمداخيل بالعملة الصعبة للمحروقات فقط و تحقيق الأمن الغذائي و التحرر من التبعية الغذائية لتكون سيدا في قراراتك السياسية.

كان لزاما لذلك أن تكون استراتيجة طويلة المدى، مستفيدة من التجارب السابقة، ووضع الإمكانيات الطبيعة المتوفرة كركيزة لهذه الإستراتيجية، فتولدت إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة بعد مخطط وطني للتنمية الفلاحية ومن خلال هذه الإستراتيجية كان الوسط الريفي هو المستهدف، ولما له من خصوصيات خاصة به كان لزاما أن تكون الخطط و الأهداف المسطرة لهذه الإستراتيجية على المستوى المحلي، فتكون حاجيات كل دائرة للتنمية توضع على مستوى بلدياتها من خلال خلايا التنشيط الموجودة، وتكون التخصيصات المالية على مستوى الولاية التي تمنحها لكل بلدية، فالتخصيصات المالية يجب أن توضع على أساس عدالة في التوزيع على حسب عوامل تأخذ بعين الاعتبار لتحقيق تنمية متوازنة على مستوى الدوائر كي يكون هناك رضا من قبل المواطنين من جهة و تحقيق متطلبات الشفافية و الحكم الراشد من جهة أخرى.

مشكلة البحث: ما أهمية قياس عدالة توزيع التخصيصات المالية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة باستخدام عامل المساحة الاجمالية، عامل السكان الاجمالي، عامل السكان الريفيون وعامل المساحة الفلاحية المستغلة فعليا؟

فرضية البحث: قياس عدالة توزيع التخصيصات المالية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية و الكفاءة في التنمية المحلية.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى قياس عدالة توزيع التخصيصات المالية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية لدوائر ولاية المسيلة للسنوات 2013/2009 من خلال عوامل أساسية هي المساحة الإجمالية، عامل السكان الإجمالي، عامل السكان الريفيون وعامل المساحة الفلاحية المستغلة فعليا.

منهجية البحث:

لغرض الوصول إلى الأهداف المحددة، فقد اعتمد البحث في الجانب النظري على المنهج الوصفي لوصف مسار التنمية الريفية المستدامة في الجزائر خلال سنوات 2014/2002، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد على نتائج الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث واعتماد استخدام أساليب التحليل الكمي لقياس عدالة التوزيع للتخصيصات المالية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة لسنوات 2009-2013.

خطة البحث:

تم تناول البحث من جانبين جانب نظري حيث تم اولا استعراض مسار التنمية الريفية المستدامة في الجزائر من 2002 إلى غاية 2014 و ثانيا تم عرض المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة من خلال البرامج التي تشملها هذه المشاريع أما الجانب التطبيقي أولا تم التعريف بمعامل جيني ومنحنى لورينز ثم ثانيا استعرضنا نتائج الدراسة القياسية لعدالة توزيع المخصصات المالية لبرامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة على أربعة عوامل تم اختيارها لاعتقادنا أنها كانت يجب أن تكون

أساس منح هذه التخصيصات حيث تم الاعتماد على عامل المساحة الإجمالي، عامل السكان الإجمالي، عامل السكان الريفيون وعامل المسحاة الفلاحية المستغلة فعليا.

أولا: مسار التنمية الريفية في الجزائر من 1999 إلى 2014

1. **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA 2000**: عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني و المالي و النظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة و الحماية و الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي و الاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة .و حسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها وزارة الفلاحة و التنمية الفلاحية التي تبين فيها إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و خطاب رئيس الجمهورية الموجه للولاة يوم 26 نوفمبر 2000 الذي تطرق فيه إلى أهم توجهات السياسة الفلاحية الجديدة للبلاد، قد تم وضع عدة أهداف لهدا المخطط -2 .أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :سطرت الدولة عدة أهداف على الأمدين المتوسط والبعيد وتتمثل أساسا في :[1]

- الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية .
- الاندماج في الاقتصاد الوطني
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاح
- إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الإعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي
- تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين .
- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى(التموين، تصريف وتكييف الإنتاج
- ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي .
- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.

المحور الأول: البرامج الموجهة لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي

- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية
- برنامج تكييف أساليب الإنتاج
- برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي (التكيف(التهوية)، النقل، التخزين).
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية(من أجل تنويع وتحسين الخدمات للمنتجين وأيضا من أجل دمج الشباب المؤهل ولديه تكوين مرتبط بالنشاط الفلاحي

المحور الثاني: برامج موجهة للمحافظة وتنمية المجالات الطبيعية بالإضافة إلى خلق مناصب شغل.

- البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى حماية البيئة وتثمين المناطق الجبلية وذلك عن طريق التشجير الاقتصادي والنافع
- برنامج التشغيل الريفي
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز
- برنامج لحماية وتنمية المناطق السهبية
- برنامج المحافظة وتنمية الصحراء

وقد سطرت أهداف المخطط حسب برامجه لتحقيق ثلاث مهام أساسية هي:

1. تحقيق الأمن الغذائي الذي يقصد به تمكين كل مواطن بدون تمييز من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا أي حسب الكيف والكم الذي يرغب فيه
2. تنمية المنتوجات الفلاحية وذلك من خلال تثمين القدرات والطاقات الوطنية الكامنة والتحكم أكثر في العوائق الطبيعية (المناخ والتربة).
3. تحضير الفلاحة الجزائرية للاندماج في الاقتصاد الدولي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

2. توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ليشمل البعد الريفي 2002-2003

في هذا السياق الخاص تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، فهو يهدف إلى إعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية، خاصة في المناطق المعزولة

والمهمشة، الذي هو نوع من الامتداد للمخطط الوطني للتنمية **(PNDAR)** وقد تم تصور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية باعتباره ردا شاملا ومنسجما للتحديات الرئيسية والضغوط الطبيعية والتقنية والتنظيمية والمؤسساتية الفلاحية التي تم حصرها، والتي كانت السبب في إضعاف قواعد الأمن الغذائي لبلادنا وفي تدهور الموارد الطبيعية وفي انقطاع التلاحم والسلم الاجتماعيين في الوسط الريفي والضروريين للتوازنات الشاملة للمجتمع الجزائري.[2]

3. إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة 2004:

إن هدف إستراتيجية التنمية الريفية هو توفير الإطار وصيغ إعادة بعث الحياة تدريجيا في المناطق الريفية، بواسطة تثمين الأنشطة الاقتصادية والتراث الثقافي والطبيعي والإنساني على أساس علاقات جديدة بين الفاعلين العموميين والخواص، ترمي إلى تحميل المسؤولية للشركاء المعنيين في إطار مسار صاعدي ومركز وديناميكية تنمية متكاملة تساهمية، أما محاورها فتتضمن أربعة محاور وهي : [3]

المحور الأول :إقامة شراكة محلية وتكامل متعدد القطاعات ضمن الأقاليم الريفية، والشراكة هي أحد المحاور القوية في هذه الإستراتيجية، والشراكة المقصودة هنا ليست فقط شراكة من أجل تسيير الأمور المنفقة، محدودة في الزمن، ومطابقة لمنطق اقتصادي تقني صرف للمشروع، بل الشراكة أيضا صيغة لتنشيط الحركية الإقليمية لصالح مسعى التنمية الريفية، تتجسد ممارسات الشراكة في الحوار والتشاور بغرض إقامة علاقات بين الفاعلين تفضي إلى مشاريع مشتركة ، وترمي كذلك إلى التزاما مشتركا متبادلا بين الشركاء الجدد ، غير أن ذلك لا يلغي الأدوار والوظائف التي يظل بعضها خاضعا للهرمية السلمية حسب التوزيع الذي يمكن أن يتم قبوله من البداية أو يتم بناؤه خلال سير الأعمال.

المحور الثاني : دعم ترقية تعددية الأنشطة ونشاء أنشطة اقتصادية مبتكرة، أي تسمح هذه الإستراتيجية بتكريس الجهود للأنشطة الاقتصادية المبتكرة، وبإعطاء اعتبار للدور الحاسم للفاعلين المحليين في الحركية الريفية، وبإعطاء امتياز للأنشطة القائمة

أو الممكنة في الأقاليم الريفية وبتوفير إطار للتشاور والشراكة وصيغ إدماج في أشكال تعاقدية، مرونة بتسهيل الحصول على التمويل.

المحور الثالث: التثمين المتوازن للموارد وتراث الأقاليم الريفية وتسييرها ضمن منظور التنمية المستدامة، أي تقليص تدفقات الهجرة، وبعث الحياة في المناطق الريفية، وخلق جاذبية لها، انطلاقا من فكرة أنها دائما تشتمل على مزايا مقارنة ينبغي تثمينها، فأشغال التثمين إذن يندرج ضمن رؤية إعادة التوازن للموارد والحصول عليها وكذلك ضمن إرادة استمرار استغلالها لتفادي وضعيات التبديد ينبغي أن يؤدي ذلك إلى اعتبار الحفاظ على البيئة باعتبارها قيمة للتراث المحلي، وكذلك باعتبارها انتماء للأبعاد الجهوية والوطنية وإلى أبعد من ذلك.

المحور الرابع: تآزر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق الأعمال، أي تتمثل في إثراء المساهمة الواسعة للفاعلين المحليين، وبقدراتهم على الانخراط بفعاليات أكثر من المشاورات مع الإدارة، وستتوقف قوة هذا التآزر على إرادة هؤلاء وأولئك وقدراتهم على اتخاذ مواقع ضمن العلاقات الجديدة للشراكة، وزيادة على الإجراءات المنصوص عليها، فينبغي تحضير جميع الفاعلين عبر عدة أعمال(جهود الشرح ، دورات تدريبية، تكوينية تتعلق بكيفيات خلق التآزر وشرحها والتقليم المستمر في الميدان)، ويمثل التنسيق أيضا فرصة لتقديم إطار للمفاوضة، والانسجام وعلى عكس تسيير النزاعات بين الفاعلين والشركاء للمؤسستين ويسمح أخيرا، بالمساهمة في قاعدة البيانات، وبناء شروط البرمجة السنوية وتوفير عناصر لضمان جهود التخطيط وبناء النماذج الجهوية في مسعى تصاعدي .ويجب أن تستند إستراتيجية التنمية الريفية، في التنفيذ على أدوات تدخل قادرة على تحويلها إلى سياسات نافذة، وبدون هذه الأدوات، لا تجد الجهود الجارية في مجال التصور والتصميم حيزا لتجسيد محاور التنمية المذكورة، وفي هذا الإطار، تم تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية

الريفية، مدعو لأن يلعب دورا موحدا للطاقات ومجسدا لمساهمة السكان في مسار التنمية، وستكون آليات التشاور والقرار وأدوات البرمجة ،التهيئة العمرانية والمتابعة

والتقييم، وترقية نظم التمويل الجوارية، أيضا أدوات تسمح بتوجيه التدخلات وتسهيل تنفذها ومتابعة وتقييم آثار العمليات المنجزة.

4. سياسة التجديد الريفي 2006:

تعمل سياسة التجديد الريفي على رسم حدود تنمية ريفية مندمجة، متوازنة ومستدامة لمختلف الأقاليم الريفية (الأقاليم الريفية الراكدة، الأقاليم الريفية العميقة،الأقاليم الفلاحية ذات القدرات التنافسية، و الأقاليم الفلاحية المحاذية للفضاءات الحضرية)، بتحديد الشروط التي ينبغي توفرها من أجل: [4]

–تنمية فلاحية قائمة على المؤسسة، مسؤولة بيئيا، وناجحة اقتصاديا، قائمة على المستثمرات الفلاحية ذات القابلية الاقتصادية، و على ضرورة اعتماد مقاربة شعب الإنتاج.

– تنمية ريفية مدمجة بتنظيم تضافر الجهود الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و على مستوى مختلف الأقاليم من أجل تحفيز التشغيل بتنويع الأنشطة الاقتصادية، و ترقية تكافؤ الفرص، و مكافحة الهشاشة و التهميش و الاقصاء و المساهمة بفعالية في سياسات تهيئة الأقاليم و تقليص التفاوت و الاختلالات.

5. سياسة التجديد الفلاحي و الريفي 2010–2014

سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات و الآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي و تؤسس شراكة بين القطاع العام و الخاص، تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة و الأقاليم الريفية.

الدعائم الثلاثة للإستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي، والتي تعتبر كأداة لتحقيق الأمن الغذائي هي: [5]

– التجديد الفلاحي من خلال (انطلاق برامج التكثيف، العصرنة و اندماج لميادين واسعة للاستهلاك، التطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد

واسعة الاستهلاك و ضمان حماية المدخول الفلاحي، خلق مناخ جذاب و آمن عن طريق العصرنة و الدعم المالي و الضمان الفلاحي).

- التجديد الريفي من خلال (دعم برامج التنمية الريفية المدمجة، و تحديد المناطق و شروط الإنتاج الأكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين)، و المتمثلة في خمسة برامج تعتبر كأهداف في حد ذاتها:

- حماية الأحواض المائية.
- تسيير و حماية الإرث الغابي.
- محاربة التصحر.
- حماية التنوع الطبيعي و المناطق المحمية و تثمين قيمة الأراضي.
- التدخل المدمج و المتعدد القطاعات على المستوى القاعدي.

- دعم الطاقات البشرية و المساعدة التقنية للمنتجين.

خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000 مليار دينار من النفقات العمومية، هدفه تحقيق الأمن الغذائي بحلول 2014 حيث حددت أهدافه في:

- تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي من 6% لسنة (2000-2008) إلى 8.33% لسنوات (2010-2014).
- زيادة الإنتاج الوطني و تحسين مختلف أنواعه.
- دعم التنمية المستدامة و التوازنات الإقليمية، و تحسين شروط حياة السكان الريفية و هذا بـ 10200 مشروع تنمية ريفية مدمجة لـ 2174 منطقة ريفية، بتحسين شروط حياة 727000 مسكن ريفي و حماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة.
- التسيير المستدام للآلات الصناعية و تحسين الاندماج الفلاحي الصناعي.
- خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم، و خلق دخول خارج القطاع الفلاحي.

ثانيا: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI

من أجل إعطاء مضمون عام للتوجيهات العامة و الخطوط التوجيهية لسياسة التجديد الريفي، و للبرنامج حسب الأهداف المخصصة للتنمية الريفية، تم تصور أربعة برامج عمل. هذه البرامج متلائمة مع مبادئ التنمية الريفية المدمجة و التساهمية،ستعطي معنى اقتصاديا و اجتماعيا إقليميا للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية التي ستتوحد حول أهداف محلية، جهوية ووطنية.إن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة مبنية تصاعديا، لذا ستكون ضمانا لقبولها اجتماعيا و استدامتها.

هذه البرامج الأربعة الموحدة للمشاريع الجوارية المدمجة للتنمية الريفية، المقترحة حسب الأهداف، هي كالتالي: [6]

1. البرنامج الأول: تحسين ظروف المعيشة لسكان الريف

سيخص تحديث المدن الريفية و القصور و البالغ عددها 2871 بمجموع 06 ملايين نسمة، حيث يهدف الى القضاء على البيوت القصديرية وإعادة توطين السكان الريفيين للتخفيف الضغط عن المدن، وعودة السكان النازحين في سنوات العشرية الحمراء، وهذا خصوصا من خلال دعمهم ماديا لانجاز سكنات ريفية ملائمة للحياة، ودعم ترميم السكنات الهشة. و تندرج تحت هذا البرنامج مجموع من العمليات من بينها:

- عمال صيانة الطرق
- توصيل المنازل بشبكة الغاز ، الكهرباء و المياه و تحديث الشبكات القديمة.
- إنشاء شبكات صرف صحي.
- تسيير النفايات المنزلية و معالجتها.
- توفير النقل الجماعي.
- إنشاء مدارس ومصحات صحية و قاعات رياضة و قاعات رياضية ...الخ

2. البرنامج الثاني: تنويع الأنشطة الاقتصادية

من خلال استحداث أنشطة و تقنيات جديدة لزيادة دخل السكان الريفيين، و ترقية اقتصاد مرتبط بالتنمية المستدامة و حماية البيئة و استحداث مناصب عمل دائمة لا

موسمية لاستقطاب الشباب للوسط الريفي وعدم الهجرة الداخلية للبحث عن عمل في المدن. تندرج تحت هذا البرنامج مجموع من العمليات من بينها:

- بناء السدود وحفر الآبار و إنشاء السواقي لري المساحات الزراعية.
- تحسين نظام الإنتاج الفلاحي من خلال استعمال طرق عصرية من بينها الري بالتقطير و المعالجة الكميائية...الخ
- إنشاء وحدات صغيرة لانتاج الدجاج.
- تربية المواشي و أبقار.
- القيام بعملة غرس الأشجار المثمرة و الخضروات.
- إنشاء وحدات لإنتاج الأعلاف.
- القيام بالحرف و الصناعة التقليدية.

3. البرنامج الثالث: حماية الموارد الطبيعية

إنّ برنامج دعم التجديد الريفي يهدف إلى:

- مرافقة و دعم المنظمات المحليّة (الجمعيات و الاتحادات المهنية) و المؤسسات (العمومية و الخاصة و التعاونية)، و منتخبي الجماعات الإقليمية بحيث تستطيع أن تندمج في ديناميكية التجديد الريفي و تحضر و تنجز نشاطات التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية.
- مرافقة و دعم المصالح التقنية لمختلف الوزارات الشريكة و السلطات اللامركزية لترقية التنمية الريفية في الولاية بضمان دعم تقني و منهجي من جهة، و بضمان التخطيط المزدهر و النامي الذي يفرضه تطبيق إستراتيجية التجديد الريفي من جهة أخرى .

لتحقيق هذا الدعم، هناك جملة من المقاييس تسمح بجمع الأشخاص الذين بحكم مؤهلاتهم و خبراتهم ونوعية العلاقات التي تربطهم مع سكان الريف يكونون مؤهلين للقيام بوظائف المراقبة و التنشيط و توجيه مختلف الشركاء. و لهذا ستنظم خلايا تنشيط ريفية على مستوى الدائرة و أخرى على مستوى الولاية تكون كلها مدعمة بمختصين تمنحهم إياها اللجان التقنية للدائرة و الولاية المنصبة من طرف الوالي.

و تتشكل نقطة انطلاقة سياسة الدعم من المبادرات المحليّة المجسدة في البرامج الجوارية المعروضة من طرف أصحاب المشاريع حسب الإجراءات الموصوفة أعلاه. و إنّ هذه المشاريع ترتبط بأحد البرامج الأربعة الحاملة لأهداف :

4. البرنامج الرابع: إعادة تأهيل المورد المادي وغير المادي

تأتي هذه الركيزة كردة فعل على الصعوبات التي يواجهوها الفاعلون لاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها و الفصل بين مختلف أشكال التنظيم، يتوجه برنامج تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي و الريفي يتمحور حول مختلف أشكال أعمال تقوية القدرات البشرية:

- التكوين (إنتاج عتاد وعرض تكوينا متنوعا، يتلاءم وحاجيات الفاعلين).
- خبرة استشارية متخصصة.
- مرافقة جوارية مدعمة مستهدفة.
- تشخيص و متابعة تنظيمية لتطوير و عصرنة الأشكال المختلفة لتنظيم أطراف مؤثرة في تنمية القطاع.
- أنظمة الإعلام الإحصائي.
- بحث وتنمية.
- اليقظة الاستراتيجية لمواكبة العصر.
- الاتصالات لتحسيس و تجنيد الفاعلين، ولإرشاد المعارف وللمساهمة في الحوار السياسي.

ثالثا: قياس العدالة في توزيع المخصصات المالية على برامج PPDRI

1. العلاقة المستخدمة في قياس مستوى العدالة:

بهدف قياس مستوى العدالة في توزيع المخصصات المالية على برامج PPDRI في دوائر ولاية المسيلة وجدنا أن من المناسب تطبيق معامل جيني (Gini coefficient) و منحنى لورينز (Lorenz curve) كونهما من المقاييس الإحصائية التي تهتم بقياس العدالة في التوزيع و المتفق عليها عالميا في القياسات

الاقتصادية. [7] يعد معامل جيني من المقاييس الهامة و الأكثر شيوعا في قياس عدالة التوزيع، تعتمد فكرته على منحنى لورينز،كما يمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورينز وخط المساواة. [8]

$$G =$$

2. قيم معامل جيني ومنحنى لورينز:

- **معامل جيني بالنسبة لعامل السكان الإجمالي و السكان الريفيون**

بلغت أعلى قيمة لمعامل جيني 0.33، لمشاريع التنمية الريفية المدمجة PPDRI لعامل السكان الريفيون و تؤشر هذه القيمة إلى أعلى تفاوت(عدم عدالة) في تحديد مقدار التخصصيات المالية بين الدوائر لولاية المسيلة في برامج PPDRI للسنوات 2009-2014.

بينما بلغت قيمة معامل جيني 0.23 لمشاريع التنمية الريفية المدمجة PPDRI لعامل السكان، وهي اقل من عامل السكان الريفيون أي هناك عدالة أحسن إذا أخذنا بعين الاعتبار إجمالي السكان وهذا ما يؤشر إلى أنه كان من المنطق و الأفضل اخذ بعين الاعتبار عامل السكان الريفيون على عامل إجمالي السكان، لأن برامج التنمية الريفية المدمجة PPDRI، جاءت من أجل هؤلاء لكي يستقروا في أريافهم و يحسن من دخلهم ويحسون بأن سكان المدن ليس أفضل منهم حال، ومن هنا نستنتج أنه لم تكن هناك مقاربة بالأهداف لعملية التنمية الريفية المستدامة كما هو مصرح به من طرف معدي هذه البرامج على المستوى الوزاري.

- **معامل جيني لعامل المساحة الإجمالية و المساحة المستغلة فعليا**

بلغت قيمة معامل جيني 0.21، لمشاريع التنمية الريفية المدمجة PPDRI لعامل المساحة المستغلة فعليا و تؤشر هذه القيمة إلى تفاوت مقبول (عدالة متوسطة) في تحديد

مقدار التخصصيات المالية بين الدوائر لولاية المسيلة في برامج PPDRI للسنوات 2009-2014.

بينما بلغت قيمة معامل جيني 0.23 لمشاريع التنمية الريفية المدمجة PPDRI لعامل المساحة الإجمالي، وهي اكبر من عامل المساحة المستغلة فعليا و بالتالي نجد عامل المساحة المستغلة فعليا 0.21 أحسن بقليل من عامل المساحة الكلية وهو مؤشر نوعا ما جيد لأن توزيع التخصيصات المالية يكون على الدوائر التي هي تستغل مساحتها أفضل في الفلاحة بصورة عامة، و خاصة لدوائر ولاية المسيلة التي هي ليست متجانسة طبيعيا، حيث نجد الدوائر الغاب عليها الطابع الجبلي كدائرة حمام الضلعة و أولاد دراج و مقرة أي الشمالية التي تميزها الفلاحة الجبلية وما لها من خصائص ومتطلبات، و هناك دوائر غالب عليها الطابع السهبي كعين الملح و امجدل و عين الريش و بوسعادة أي الجنوبية التي تمتاز بخصائص معينة.

الاستنتاجات و التوصيات:

1. الاستنتاجات:

1. قلة اهتمام السلطات المحلية لعامل السكان الريفيون للدائرة في تحديد حجم التخصيصات المالية لمشاريع التنمية الريفية المدمجة PPDRI للسنوات2009-2013.

2. اعتمدت السلطات المحلية على عامل المساحة المستغلة فعليا للتخصيصات المالية لمشاريع التنمية الريفية المدمجة PPDRI للسنوات2009-2013. مقارنة بالعوامل الأخرى.

3. هناك تقارب في العوامل المحددة لحجم التخصيصات المالية لمشاريع التنمية الريفية المدمجة PPDRI للسنوات2009-2013، على الرغم من أنه كان يجب أن تأخذ عوامل السكان الريفيون و عامل المسحاة المستغلة فعليا بعين الاعتبار اكثر من العوامل الأخرى.

2. التوصيات:

- على السلطات المحلية الاهتمام بعاملي السكان الريفيون و المساحة المستغلة فعليا عند تحديد حجم التخصيصات المالية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI للسنوات 2009-2014، وضرورة أن يرتبط ذلك بدراسة و تحديد الامكانيات التنموية لكل دائرة لتحقيق التوازن التنموي على حسب طبيعة كل دائرة.
- التأكيد على السلطات المحلية بالاهتمام بعامل المساحة المستغلة فعليا في توزيع التخصيصات المالية، لذا هذا العامل من اهمية في الاستغلال الأمثل للمورد الطبيعي الأراضي و المياه، و تنويع الأنشطة الاقتصادية.
- قيام السلطات المحلية بتبني معايير واضحة كأن تعتمد على إعطاء لأوزان نسبية للعوامل للمساهمة في تحديد التخصيصات المالية لكل دائرة و التي من خلالها يتم تحديد حصة البلدية من التخصيصات المالية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة لتحقيق العدالة في تحديد حجم التخصيصات.
- تفعيل معايير الحكم الراشد وبالأخص اللامركزية و المشاركة الشعبية في تحديد حجم التخصيصات المالية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة.

جدول01: التخصيصات المالية من 2009 إلى 2013 مقابل المساحة الكلية

الدائرة	التخصيصات المالية دج	النسبة	النسبة التراكمية	المساحة الكلية	النسبة	النسبة التراكمية
المسيلة	495,369,545	5.72	**5.72**	232	1.28	1.28
أولاد سيدي ابرهيم	174,765,588	2.02	**7.74**	584	3.21	4.49
بوسعادة	737,967,621	8.53	**16.27**	594	3.27	7.76
سيدي عيسى	868,792,759	10.04	**26.30**	641	3.53	11.29
مقرة	639,161,859	7.38	**33.69**	778	4.28	15.57
مجدل	236,582,027	2.73	**36.42**	896	4.93	20.50
عين لحجل	605,645,645	7	**43.42**	939	5.17	25.67
حمام	525,978,026	6.08	**49.50**	1158	6.37	32.04

						الضلعة
38.77	6.73	1224	**56.23**	6.73	582,635,743	جبل مساعد
46.59	7.82	1422	**65.39**	9.16	792,904,255	أولاد دراج
54.71	8.12	1475	**70.62**	5.23	452,779,696	الشلال
62.98	8.27	1503	**73.18**	2.56	221,465,888	سيدي عامر
72.19	9.21	1674	**80.27**	7.09	613,414,830	بن سرور
85.89	13.70	2490	**89.95**	9.68	837,793,932	الخبانة
100	14.11	2565	**100**	10.05	869,910,907	عين الملح

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات محافظة الغابات لولاية المسيلة

شكل 1: منحنى لورينز التخصيصات المالية لـ **PPDRI** لعامل

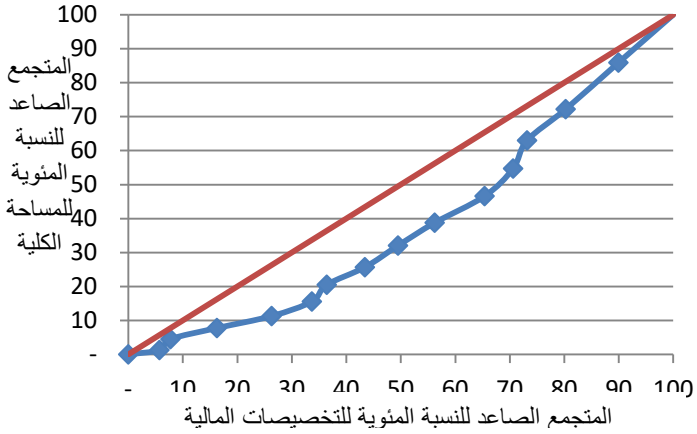

معامل جيني: G= 0.23

جدول02: التخصيصات المالية من **2009** إلى **2013** مقابل عدد السكان الكلي

الدائرة	التخصيصات المالية دج	النسبة	النسبة التراكمية	عدد السكان	النسبة	النسبة التراكمية
أولاد سيدي ابراهيم	174,765,588	2.02	**2.02**	19040	1.62	**1.62**
جبل مساعد	582,635,743	6.73	**8.75**	22018	1.87	**3.49**
سيدي عامر	221,465,888	2.56	**11.31**	32627	2.78	**6.27**
مجدل	236,582,027	2.73	**14.04**	33649	2.86	**9.13**

خبانة	837,793,932	9.68	**23.72**	33793	2.88	**12.01**
شلال	452,779,696	5.23	**28.95**	40262	3.43	**15.44**
عين لحجل	605,645,645	7.00	**35.95**	45220	3.85	**19.28**
بن سرور	613,414,830	7.09	**43.04**	59331	5.05	**24.33**
حمام الضلعة	525,978,026	6.08	**49.12**	77557	6.60	**30.93**
عين الملح	869,910,907	10.05	**59.17**	89126	7.58	**38.52**
اولاد دراج	792,904,255	9.16	**68.33**	102625	8.73	**47.25**
سيدي عيسى	868,792,759	10.04	**78.37**	109388	9.31	**56.56**
مقرة	639,161,859	7.38	**85.75**	143864	12.24	**68.80**
بوسعادة	737,967,621	8.53	**94.28**	162806	13.85	**82.66**
مسيلة	495,369,545	5.72	**100**	203822	17.34	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات محافظة الغابات لولاية المسيلة

شكل 2: منحنى لورينز التخصيصات المالية لـ **PPDRI** لعامل السكان الاجمالي

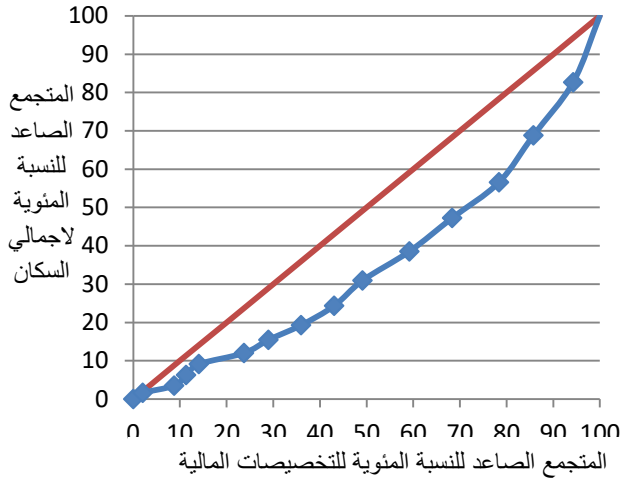

معامل جيني: G= 0.29

جدول03: التخصيصات المالية من **2009** إلى **2013** مقابل السكان الريفيون

الدائرة	التخصيصات المالية دج	النسبة	النسبة التراكمية	السكان الريفيون	النسبة	النسبة التراكمية
جبل مساعد	582,635,743	**6.73**	6.73	8986	1.826	**1.826**
بوسعادة	737,967,621	**8.53**	15.26	9020	1.832	**3.658**
أولاد سيدي ابراهيم	174,765,588	**2.02**	17.28	11625	2.362	**6.020**
سيدي عامر	221,465,888	**2.56**	19.83	13131	2.668	**8.688**
عين الحجل	605,645,645	**7.00**	26.83	12414	2.522	**11.210**

14.887	3.677	18098	29.57	**2.73**	236,582,027	**مجدل**
18.765	3.879	19092	39.60	**10.04**	868,792,759	**سيدي عيسى**
24.509	5.744	28273	49.28	**9.68**	837,793,932	**خبانة**
31.648	7.139	35138	55.01	**5.72**	495,369,545	**مسيلة**
38.846	7.199	35433	62.09	**7.09**	613,414,830	**بن سرور**
46.240	7.394	36394	67.32	**5.23**	452,779,696	**الشلال**
55.314	9.073	44662	77.38	**10.05**	869,910,907	**عين الملح**
64.834	9.520	46860	83.45	**6.08**	525,978,026	**حمام الضلعة**
78.833	14.000	68910	92.61	**9.16**	792,904,255	**أولاد دراج**
100	21.167	104191	100.00	**7.38**	639,161,859	**مقرة**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات محافظة الغابات لولاية المسيلة

شكل 3: منحنى لورينز التخصيصات المالية لـ **PPDRI** لعامل السكان الريفيون

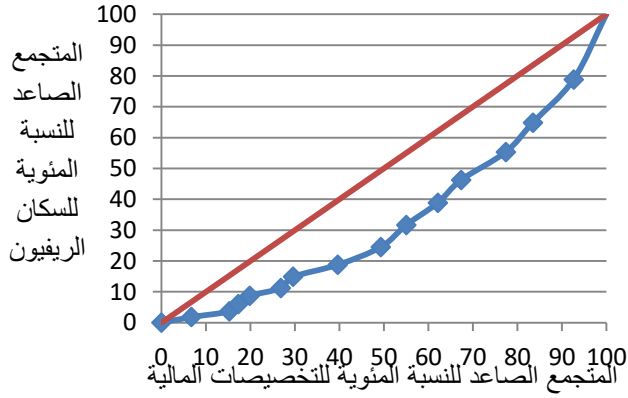

معامل جيني: G= 0.33

جدول04: التخصيصات المالية من **2009** إلى **2013** مقابل المساحة الفلاحية المستغلة فعليا

النسبة التراكمية	النسبة	المساحة الفلاحية المستغلة فعليا	النسبة التراكمية	النسبة	التخصيصات المالية دج	الدائرة
1.23	1.23	3400	2.02	2.02	174,765,588	**اولاد سيدي ابراهيم**
3.06	1.83	5062	10.55	8.53	737,967,621	**بوسعادة**
5.09	2.03	5640	13.11	2.56	221,465,888	**سيدي عامر**
8.07	2.98		18.83	5.72	495,369,545	**مسيلة**

		8250				
11.42	3.35	9298	21.56	2.73	236,582,027	مجدل
16.08	4.65	12904	28.29	6.73	582,635,743	جبل مساعد
21.31	5.23	14506	35.38	7.09	613,414,830	بن سرور
28.76	7.45	20650	45.43	10.05	869,910,907	عين الملح
35.24	6.49	17980	52.43	7	605,645,645	عين الحجل
43.57	8.33	23085	58.51	6.08	525,978,026	حمام الضلعة
52.65	9.08	25176	68.19	9.68	837,793,932	خبانة
62.21	9.56	26490	73.42	5.23	452,779,696	الشلال
72.09	9.88	27400	80.80	7.38	639,161,859	مقرة
83.76	11.67	32351	89.96	9.16	792,904,255	أولاد دراج
100	16.24	45019	100	10.04	868,792,759	سيدي عيسى

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصاءيات محافظة الغابات لولاية المسيلة

شكل 4: منحنى لورينز التخصيصات المالية لـ **PPDRI** لعامل المساحة الفلاحية المستغلة فعليا

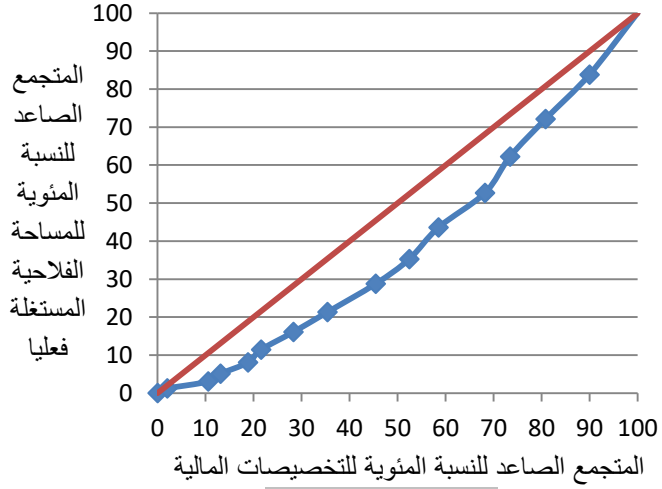

معامل جيني: G= 0.21

المراجع:

1. سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (200-2005) في ولاية قسنطينة: تقييم ونتائج، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، السنة الجامعية 2006/2005

2. هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2014/2013.

3. الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة مشروع جويلية، 2004

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية،برنامج سياسة التجديد الريفي، الجزائر، أوت2006 .

5. طالبي رياض، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2012/2011.

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، اعداد مشروع جواري للتنمية الريفية، الجزائر، جوان 2004.

7. الغزالي عيسى محمد، منحنى لورينز، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009.

8. Paolo Liberati, Analyse d'inégalité : L'indice de Gini, Institut d'économie, Urbino, Italie